المحور الخامس: أثار الفساد الإداري و المالي

هناك عدة أثار للفساد المالي و الإداري يمكن عرضها على النحو التالي:

أولا : أثار الفساد المالي و الإداري على النواحي الإجتماعية

1- إنتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له إنعكاساته في عملية تنشئة الأطفال و الشباب، فعندما يلاحظ هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي، واجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم، بسبب الرشاوى و العمولات أو غيرها، فإذا ذلك يشكل دافعا و حافزا للسلوك الفاسد و يعطي إنطباعا بأن الفساد مردود يستحق المخاطرة، وقد يصل المر إلى إضعاف القيم و إهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك الفاسد على أنه سلوك غير مشين و لا مستنكر.
2- عدم تحقيق العدالة الإجتماعية، فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب، بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم ، وهذا سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع.
3- يعتبر الفساد مشكلة أخلاقية و في حالة استمراره يؤدي إلى فساد المجتمع.
4- يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن و الصحة العامة، فالرشاوى التي تدفع إلى الجهات المسئولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية، تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم، و المستشفيات وأنظمة الأمان و التخلص من النفايات الضارة بالبيئة، هذا بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور و تسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد، و حتى تهريب المخدرات و بالتالي زيادة معدل الجرائم.
5- يؤدي الفساد الإداري إلى تقليل الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، و توفير الخدمات الصحية و التعليمية وذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات صحية وتعليمية مناسبة .

ثانيا: تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الإقتصادية

1- تجاوز الأولويات في جدول مشروعات التنمية، فكثير من المشروعات الحكومية تعتبر ذات مردود اقتصادي منخفض لكنه جرى تنفيذها استجابة للعلاقات الفساد أو لأنها تفتح مجال أوسع للكسب الغير مشروع عبر العمولات و الرشاوى.
2- يؤدي الفساد الإداري إلى ارتفاع الأسعار ذلك لأن الرشاوى و العمولات تمثل من جهة نظر الجهات المقدمة لها نوعا من التكلفة، و بهذا يتم إضافة قيمة هذه الرشاوى

و العمولات إلى تكلفة السلع و الخدمات التي تقدمها هذه الجهات، و بالتالي إلى أسعارها بحيث يتحملها المستهلك في نهاية الأمر.

3- يؤدي الفساد الإداري إلى تبديد واستنزاف أموال الدولة نتيجة تقديم الرشاوى و العمولات لموظفي الحكومة، فإن العملاء و المقاولين يحصلون على قيمة الأشياء و العقود و الممتلكات الحكومية المطروحة للعطاء، و المزايدة و المناقصة بأسعار أقل مما هي عليه، و الاختلاس سواء كان للأموال أو المعدات أو المواد الخام أو الأجهزة، ويتم تهريبها إلى خارج الدولة مما يؤدي إلى استنزاف وإضعاف المقدرة المالية للدولة.

4- يؤدي انخفاض الإيرادات إلى سعى الدولة لتغطية نفقاتها عبر وسائل أخرى كالإقتراض الداخلي والخارجي، مما يترك أثره على الإقتصاد لفترات تمتد لسنوات طويلة.

<u>ثالثا: تأثير الفساد المالي و الإداري على النظام السياسي و الإستقرار</u>

1- إن الفساد المالي و الإداري يخلق فجوة بين المواطنين و الحكومة، مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة، بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.

2- إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعمق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد، سيدفع هده الفئة الفقيرة إلى الإلتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتنفيس عما يربط شعورها بالحرمان .

3- يساهم الفساد الإداري إلى تقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين و عدم الثقة في الحكومة، لأنها في نظرهم أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد، فتظهر السلبية و عدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم.